اغتيال الطبقة الوسطى

سياسات خاطئة حكمت عليها بالإعدام

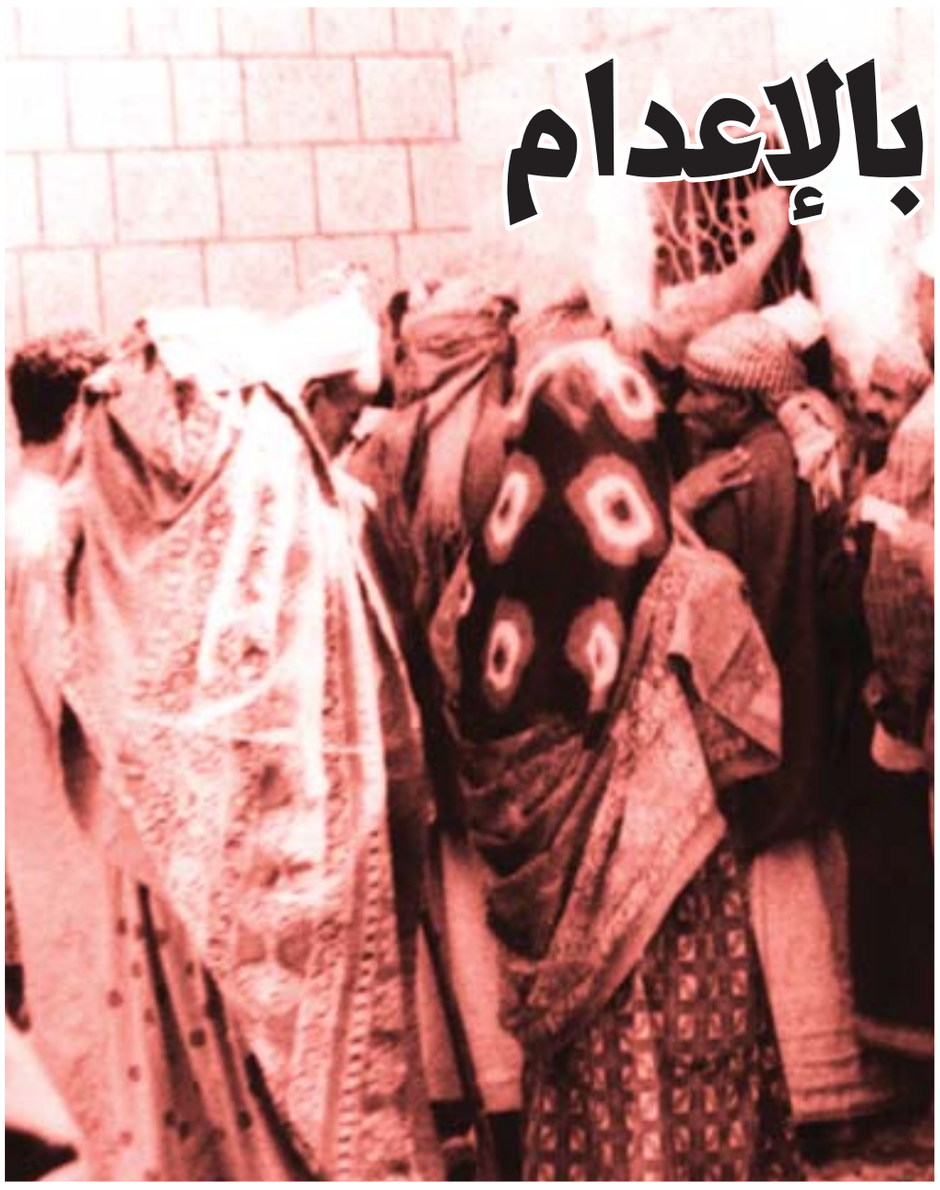

لماذا يزداد الأغنياء غني ويزداد الفقراء فقرا؟ وأين اختفت الطبقة الوسطى في اليمن؟ هذين السؤالين هي خلاصة لما يدور في ذهن الشارع اليمني من المواطن البسيط وانتهاء بالسياسيين والنخبة، فهل الإجابة سهلة ومتوفرة ويدركها الجميع ومن خلالها يمكن تحديد نقطة البداية ليمن المستقبل ..أم سنظل كالنعام ندفن رؤوسنا في التراب، تساؤلات نحاول أثارتها لعل وعسى يكون هناك حياة لمن ننادي خاصة والبلاد على عتبات مرحلة جديدة الكل مجمع على ضرورة أن تكون أفضل فهل نحن جادون فيما نطرح ونسعى لتحقيقه إن كنا كذلك فالإجابة على ما طرحنا كفيلة بحل غالبية ما نعانيه اليوم اقتصاديا.

تحقيق/عبدالله الخولاني

بدأت ملامح ظهور الطبقة الوسطى في اليمن بداية السبعينيات نتيجة التطور الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي آنذاك ليتسع حجمها ونهوضها وانتعاشها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وذلك حين انتهج سياسة مجانية التعليم في المراحل المختلفة والصحة وتوفر فرص العمل وتحويلات المغتربين وأكثر من هذا أن الدولة أتاحت لهذه الطبقة ولسائر عموم شرائح المجتمع حياة اجتماعية كريمة عندما كان القانون هو السائد في حياة الناس.

السياسات الاقتصادية

ويعزو الخبير الاقتصادي الدكتور عبدالله بن مخاشن انهيار الطبقية الوسطى في اليمن إلى السياسات الاقتصادية التي بدأت تطبقها الدولة ابتداء من منتصف التسعينيات، فيما عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي ودخول رأس المال الأجنبي والمحلي مجال الإنتاج والخدمات والذي كان يعني تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي الاجتماعي الذي كان واضحا منذ تلك الفترة وحتى الآن مما أحدث تأثيرا سلبيا على مصير الطبقة الوسطى ,ووفقا للدكتور مخاشن كان من تداعيات تلك السياسات زيادة حجم البطالة وارتفاع نسبة التضخم بحيث لم يعد في إمكان كثير من عناصر هذه الطبقة الوفاء بالضروريات وتلك هي القشة التي قصمت ظهر البعير، في المقابل تكونت مجموعات أتيحت لها فرص الثراء من خلال تحالفها مع صانعي لتحرص علي بقاء القوانين والتشريعات التي تحمي لها هذا الثراء لتبذل كل جهدها لتنمية علاقاتها مع عناصر السلطة الحاكمة.

تركز الثروة

السياسات العامة المتبعة كانت ولازالت تقف على رأس الأسباب المسئولة عن تفاقم ظاهرة تركز الثروة، خاصة وأن بعض هذه السياسات بل والقائمون على تنفيذها لا تخفي انحيازها لطبقة رجال الأعمال والكلام متروك للدكتور عبدالله بن مخاشن الذي يرى أن دخول رجال الأعمال معترك العمل السياسي سواء التشريعي في البرلمان أو التنفيذي ساهم بشكل كبير بالدفع بقرارات وقوانين تخدم مصالح أصحاب رأس المال ربما على حساب عامة الشعب.

رجال الأعمال

المتأمل للمشهد الاقتصادي الراهن يستطيع أن يرصد عددا من المؤشرات التي تتمحور جميعها حول حدوث نوع من تركز الثروة لدى الفئات الأعلى في المجتمع خاصة فئة رجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة بكافة أنواعها كما يراها الخبير الاقتصادي محرم العاقل وفي مقدمتها السيولة المالية الضخمة المتوافرة بالأسواق والتي تعكسها أذون الخزانة وهي السيولة التي تتحرك عشوائيا الأمر الذي ترتب عليه اختلالات عميقة في هيكل أسعار المنتجات المختلفة وكذلك تنامي مظاهر التميز الاجتماعي سواء في شكل ظهور العديد من التجمعات السكنية المغلقة على الأثرياء أو في السيارات الفارهة التي تجوب شوارع العاصمة والمحافظات، وفي مقابل ذلك هناك ارتفاع في مؤشرات الفقر والحرمان الاجتماعي والاقتصادي وارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية، الأمر الذي يحول دون حصول معظم الأسر على احتياجاتها الأساسية من الغذاء وصول نسبة الفقراء، وفقا لتقرير التنمية البشرية الأخير إلى 60 بالمئة من إجمالي عدد السكان نصفهم تقريبا يقع في دائرة الفقر المدقع.

معاناة

وطبقا للدكتور محرم فإن تنامي ظاهرة البطالة واتساع نطاقها لتدور حول 50 و60 بالمئة من قوة العمل أو ممن هم في سن العمل, وبالرغم من اختلاف التقديرات حول أعداد العاطلين الذي-يتراوح بين 4و6ملايين عاطل - إلا أن انعكاسات البطالة على القدرات الاقتصادية لغالبية المواطنين أصبحت معاناة كل الأسر اليمنية التي أصبحت بطالة أبنائها من خريجي الجامعات عبئا اقتصاديا عليها تئن تحت وطأته سنوات وسنوات.

ويضيف أن تزايد حالات التسرب من التعليم خاصة في الريف رغم الجهود التي تبذلها الدولة في إنشاء المزيد من المدارس إلا أن الأحوال المعيشية الصعبة لقطاعات واسعة من سكان الريف تدفعهم لإخراج أبنائهم من المدارس والدفع بهم للعمل غير المنظم سواء في الزراعة أو الورش الصغيرة وغيرها.

مراجعة السياسات

أخيرا يمكن القول أن ما ذكره الاقتصاديون من عوامل عززت من تركز الثروة في أيدي 10% من السكان علي مدى السنوات الماضية وأتاحت المزيد من فرص الثراء للأثرياء بينما حرمت الغالبية من الحد الأدنى من فرص الحياة الكريمة، الأمر الذي يستدعي ضرورة مراجعة السياسات الاقتصادية العامة وإعادة النظر في شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الطبقات الفقيرة من غول الغلاء الذي بات شبحا يهدد الجميع.

القوة الشرائية ضحية الثراء غير المشروع!!

*** .. القوة الشرائية في اليمن تعرضت لعملية اغتيال منظمة مع سبق الإصرار والترصد شارك فيها كل من سعى وراء الثراء غير المشروع لتكون النتيجة25 مليون مواطن يمني يعيش في صراع ومعاناة مع لقمة العيش بل نصف هؤلاء غير آمنين غذائيا و 70٪من شبابهم عطلين.. في ظل هذه المؤشرات المخيفة هل من العدل والإنصاف التحدث عن القدرة الشرائية للمواطن اليمني الذي أكله ساسته لحما ورموه عظما أم هو للتذكير بالجراح لنتفادى الأسوأ.**

استطلاع/عبدالله الخولاني

* .. يتم قياس التطور الاقتصادي لأي بلد بمستوى معيشته ودخله وهذه المؤشرات لو طبقت على اليمن بمهنية وحيادية ستكون النتائج أسوأ مما نتحدث عنه فالواقع الاقتصادي الذي يعيشه المواطن اليمني يكشف حالة الصراع شبه اليومية مع شبح الأسعار الذي قصم ظهر المجتمع اليمني.

ضعف

* القوة الشرائية هي الهاجس الذي يعيش على وقعه القطاع الخاص المحلي الذي دائما ما يشكو من ضعف القوة الشرائية للمواطن اليمني مما يدفعه لاستيراد وإنتاج سلع تناسب مستوى الدخل بغض النظر عن الجوانب الأخرى.

مقولة »اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب« امتنع الناس عن تداولها فالجيب فاضي لا يوجد فيه ما يمكن إنفاقه.

الإدخار

* إن ضعف الإدخار بالمعنى العام هو مؤشر سلبي يدل على انخفاض مستوى دخل المواطن حيث لا يتبقى لدى المواطن من المال ما يدخره، وهذا يؤدي إلى انخفاض القدرة على تمويل الاستثمارات بشكل عام، أي أن ضعف الإدخار ينعكس مباشرة بشكل ضعف في الاستثمار لأن الاستثمار في الاقتصاد الوطني يمول أصلاً من تراكم الإدخار، وكلما زاد الإدخار زادت قدرة الاقتصاد الوطني على الاستثمار بالاعتماد على موارده الذاتية.

والحالة التي يعيشها اقتصادنا هي حالة بين التضخم ونقص السيولة، فالدخل الذي يحصل عليه المواطنون هو منخفض بالمقارنة مع مستويات الأسعار التي ارتفعت كثيرا.

القوة الشرائية

* تمثل السياسة الأجرية الركن الأساسي لتصحيح العلاقة بين الأجور والأسعار بدءاً بتصحيح العلاقة بين الأجور ومستوى الأسعار بمعنى تطابق الحد الأدنى للأجور مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة من خلال الاستناد إلى مؤشر الأسعار لتحقيق الربط بين الأجور والأسعار بعد كل ارتفاع في الأسعار، ولاسيما أن كل ارتفاع في الأسعار يعني انخفاضاً في القوة الشرائية، وأن كل انخفاض في القوة الشرائية يعني انخفاضاً في الطلب، وأن انخفاض الطلب يعني زيادة في المخزون، وأن زيادة المخزون تعني الكساد ، وهذا كله حسب الدكتور محمد الفقيه تباطؤ الدورة الإنتاجية وبالتالي فإن من يرفع الأسعار ويربح، هو بالنهاية من يضرب دورة عملية إعادة الإنتاج من خلال ضرب الإنتاج نفسه، وهنا تكمن أهمية وجود مؤشر للأسعار يقيس مقدار الارتفاعات الدورية لها. يضاف إلى ذلك أنه لابد من وجود نظام ضريبي فعال على الأرباح- يسمح بتأمين موارد زيادات الأجور- وعادل يسمح بتطور الإنتاج ولا يسمح بهبوطه.

في حين أبدى عبدالله الشرعبي(موظف- قطاع عام) استغرابه من الحالة التي وصل إليها الموظفون الحكوميون من معاناة مستمرة مع الأسعار فكل زيادة يحصل عليها الموظفون في الرواتب يلتهمها التجار من خلال رفع الأسعار.

ويضيف: إن ارتفاع الأسعار أفسدت فرحة الموظفين بأي زيادة في الراتب وهو ما يتطلب من الحكومة ضبط الأسواق فليس من المعقول أن ترتفع الأسعار مع كل زيادة يحصل عليها الموظفون.

مستوى الدخل والأسعار

* وبحسب اقتصاديين فإن جوهر المشكلة في تدهور الطبقة الوسطى هي اتساع حجم الهوة بين الأجور والأسعار، وهذه الهوة ناجمة بالأصل عن تراجع حصة الفرد من الدخل الوطني، وانخفاض العدالة في توزيع الدخل الوطني بين الأجور والأرباح ولا يمكن ردّ أساس المشكلة إلى الزيادة السكانية، إذ أن هنالك أسباباً أخرى أكثر عمقاً وتكمن في انخفاض وتيرة تطور الدخل الوطني عن النسب المطلوبة الكفيلة بمنع انخفاض حصة الفرد منه.

ويؤكد خبراء الإدارة أن إصلاح الأجور والرواتب أهم بكثير من زيادتها تتطلب رسم سياسة جديدة للأجور والرواتب توسع قوس الرواتب بين الحدين الأعلى والأدنى، كما لا ننسى عيوب سياسة الأجور والرواتب في القطاع الخاص.

مشيرين إلى أن الموظفين في المستقبل سيرفضون أي زيادات مادامت مرتبطة بارتفاع الأسعار لأنها ستسهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات التضخم في البلاد وهو ما يتطلب من الحكومة أن تعمل على تخفيض أسعار المواد الغذائية باعتبار أن الغذاء يستحوذ على غالبية إنفاق الأسر اليمنية.

ويضيف أن الموظف يحاول تقليص نسبة الفاقد من دخله، الذي يذهب جزء كبير منه ثمنا لارتفاع الأسعار، الذي لا يتم تعويضه عبر الخدمة ذات الجودة العالية.

ويبين السميري أن دخل الموظفين يتآكل بشكل مستمر نهاية كل شهر مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

القطاع الخاص متضرر

* الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة تؤكد أن القطاع الخاص هو المتضرر الأول من تراجع القدرة الشرائية للمواطن اليمني باعتبار أن هامشه الربحي يتراجع وكذلك يبذل جهوداً كبيرة في توفير السلع والمنتجات للمواطن بما يتفق ومستوى دخله.

ووفقاً للغرفة التجارية فوجود مجتمع مرتفع الدخل وميسور الحال سيكون له أثار إيجابية على القطاع الخاص الوطني من خلال تنشيط الحركة التجارية والاستثمارية.

أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء لـ«الثورة»:

10% يستحوذون على 90% من ثروة الشعب

الواقع المعيشي لدى المواطن اليمني وصل إلى مرحلة حرجة وحسب المؤشرات العالمية فقد كشفت أن المواطن اليمني يعيش على أقل من دولارين في اليوم وهو ضمن الفئة الأشد فقرا في العالم.
«الثورة» وهي تناقش واقع المستوى المعيشي للمواطن اليمني مع الدكتور صلاح ياسين المقطري -أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء- فتحت معه قضية ضعف المستوى المعيشي واختفاء الطبقة الوسطة وتدني مستوى الدخل ودور الحكومة في تحسين المستوى المعيشي للمواطن..فكانت الحصيلة التالية:

لقاء/ حسن شرف الدين

*** بداية.. تقييمكم للواقع المعيشي والاقتصادي للمواطن اليمني؟**

- المستوى المعيشي للمواطن اليمني كما يقال «لا يسر عدواً ولا صديقا» بمعنى أن الوضع للمستوى المعيشي للفرد اليمني في الحضيض، بدليل أن متوسط دخل الفرد السنوي كانت حوالي 700 دولار سنويا، وبعملية حسابية يفهمها أصحاب الاقتصاد سنجد أن اليمنيين مصنفين ضمن فئة الأكثر فقراً بمعنى بواقع أقل من دولارين في اليوم للفرد، وهذا يؤكد أن الشعب اليمني بأكمله تحت خط الفقر، وبسبب وجود تفاوت في توزيع الدخول هناك طبقة غنية ومترفة وهناك طبقة مسحوقه جدا.. وهناك مؤشرات اقتصادية كمؤشر «جيني» مرتفع في اليمن وهذا يدل أن هذه الأزمة تتفاقم من سنة لأخرى، وبدأ هذا التفاقم أكثر بداية عام 2000م ما يعني أن انتاج السياسات السابقة الخاطئة هي من أبرزت وضع التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع اليمني.

احتجاجات سابقة

*** ما هو سبب تراجع المستوى المعيشي لدى المواطن؟**

- لا يمكن عزل الجانب الاقتصادي عن الجانب السياسي لهذا السبب قامت الثورة وقامت احتجاجات سابقة، وهذه الاحتجاجات كانت على المعيشة وأشهرها كانت عام 2005م عندما تم رفع قيمة الديزل ورفع الدعم عن بعض المشتقات بنسب معينة خرج الناس للشارع لأنهم المتضررين والذين سيتحملون نتيجة السياسة الخاطئة للدولة..الحل السهل دائما أمام الدولة هي أن ترفع الدعم عن بعض المشتقات النفطية لتوفر المبلغ التي كانت تدعم فيه استقرار الأسعار.. النفط من السلع القائدة وأي تأثير فيها تؤثر على باقي السلع الأخرى.. وهذا في الأصل وراؤه المزاج السياسي لأنه عندما يوجد فساد كبير ولا يوجد حكم رشيد ولا يوجد عمل ديمقراطي حقيقي وفي ظل 33 سنة سابقة والسنوات التي قبلها لم نجد مؤسسات حقيقية تستطيع محاسبة العاملين في الحكومات، بدليل أن جهاز الدولة الآن متضخم وهم لا يعملون شيئا، بل العكس يقومون بنهب المواطنين نهارا جهارا دون أن يحاسبهم أحد.. وهذا ينعكس سلبا على حياة المواطنين بشكل عام.

طبقات جديدة

*** كأكاديمي.. لماذا اختفت الطبقة الوسطى وظهور الفقر المدقع لدى أكثر المواطنين مقابل الغناء الفاحش للبعض الآخر؟**

- هناك أسباب سياسية وأسباب اقتصادية، الأسباب السياسية لا يوجد حكم رشيد، أما الأسباب الاقتصادية توغل الفساد ما أظهر طبقة جديدة كطبقة المهربين وطبقة التجار المرتبطين بالسلطة وتزاوج التاجر مع السياسي والقبيلة، تزاوج العسكري مع بعض الطبقات الاجتماعية التي أرادت أن تحتكر على الثروة والسلطة وكل شيء.. والدليل أن 10% من المواطنين هم من يحوزون على 90% من ثروات الشعب اليمني، فينما 90% من الشعب يحوزون على 10% من ثروات الشعب..وهناك مثل سهل أن إحدى المناطق التي لا تمتلك أي مقومات اقتصادية أو استثمارية تعتبر بحسب التصنيفات الأخيرة هي أغنى منطقة في الجمهورية اليمنية، بينما منطقة المخا هي الأفقر في اليمن، وهنا تناقض واضح ففي المخا التعليم فيها أكبر وهناك الميناء وهناك ثروات البحر، هناك أكثر من عامل يفترض أن تكون هذه المنطقة غنية، فكيف يجتمع الفقر والتعليم والموارد الطبيعية.. هذا كله يعود لأسباب سياسية من ينمي مناطق ليست في أي مورد طبيعي بالمقابل هناك مناطق غنية بالثروات الطبيعية تجدها منطقة فقيرة.

توغل الفساد وبالذات من منطقة معينة حتى أصبح الفساد جهارا نهارا، وبالتالي قد تكون هذه سياسة ممنهجة «أترك الجميع يفسد حتى لا يسألني أحد».. حتى أصبحنا جميعا مفسدين.

رغبة اليمنيين

*** رؤيتكم للمستقبل المعيشي للمواطن في ظل المتغيرات الجديدة التي تمر بها اليمن؟**

- الكثير هنا يراهن على المبادرة الخليجية وكأنها التي ستخرج اليمن من كل مشاكله، وهذا تصور خاطئ، ويعتقدون أن المجتمع الدولي يهتم باليمن من أجل إخراجه من هذا الوضع المتردي ومن المستوى المعيشي المنحط..أقول «لا» بالعكس المجتمعات الدولية ليست جمعيات خيرية، هي تريد دعم اليمن في حدود معينة، والباقي يتوقف على رغبة اليمنيين في البناء والنهوض، هذه الرغبة نجدها منعدمة بدليل أن حكومة الوفاق حتى الآن لم تحقق شيئاً، حققت فقط انقطاعات مستمرة في الكهرباء، لم تحقق رقابة على الأسعار، لم تحقق أي منجز يذكر حتى الآن، رغم أن لها فترة طويلة، صحيح أن هناك أسباباً سياسية تعيق عملها، لكن لا توجد هناك خطوط واضحة من أجل انتشال اليمن من المستوى المعيشي المتعب.. ولذلك أقول أن المستوى المعيشي لليمنيين سيشهد الأسوأ، وأعتقد أن اليمنيين مستعدون أن يشهدوا الأسوأ، وهو مستعد أن تعايش مع الفقر المدقع المدقع، لأنه في الأساس لا توجد حياة رفاهية ولم يحتك بالعالم الخارجي وثقافته لا زالت محدودة.

إصلاحات سياسية

*** برأيكم ماذا يجب أن تقوم به الحكومة خلال الفترة القادمة؟**

- الإسراع في الإصلاحات السياسية، من بينها إعداد دستور منضبط قادر على أن يراعي كل التباينات الموجودة في المجتمع، وأنا أرى أن شكل الدولة يجب أن يتغير إلى دولة فيدرالية اتحادية، بمعنى أنك تراعي كل منطقة لحالها، حتى لا يتم احتكار السلطة والثروة من قبل طرف معين.. والسلطة المركزية عادة هي التي تحتكر الثروة كاملة.. وبالتالي يجب أن تكون هناك إصلاحات حقيقية في شكل الدولة وكذلك يجب أن لا تكون الجهات الرقابية تابعة للسلطات التنفيذية ويجب أن تتبع الجهة التشريعية التي تستطيع الرقابة على كل أجهزة الدولة.. ويجب الإسراع أيضا في الإصلاحات الأمنية والعسكرية.. وإذا ما تم ذلك ستتحسن كل المؤسسات الاقتصادية في الدولة، وستحدث فيها الرقابة والتوظيف الأمثل والأكفأ وسيتجه الناس إلى حكومة كفاءات وستخرج اليمن من عنق الزجاجة.